



Distr.
GENERAL
A/9707
11 October 1974
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والمشرور
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الانضمام لمعاهدات مكافحة العقاقير

تقرير الامين العام

- ١- اعتمدت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٢٢٠١ المنعقدة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، القرار ٣١٤٧ (د - ٢٨) بعنوان "الانضمام لمعاهدات مكافحة العقاقير".
- ٢- اشارت الجمعية العامة في الفقرة الاولى من ديباجة القرار الى قرارها رقم ٣٠١٣ (د - ٢٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٢ والداعي الى الانضمام للمعاهدات الثلاث التالية المتعلقة بمكافحة المخدرات:
 - (أ) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٥٤؛ (١)
 - (ب) اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بالمؤثرات العقلية؛ (٢)
 - (ج) بروتوكول عام ١٩٥٤ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٥٤. (٣)
- ٣- وطلبت الجمعية العامة الى الامين العام، في الفقرة ٤ من القرار ٣١٤٧ (د - ٢٨)، افادة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بالتقدم المحرز نحو تقبل كل دول العالم للمعاهدات الثلاث جميعا.

- (١) الامم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، رقم ٢٥١٥، ص ١٥١.
- (٢) E/CONF.58/6 و Corr.1 و Corr.2.
- (٣) E/CONF.63/9.

٤- وعملا بهذا الطلب يقدم الامين العام هذا التقرير الى الجمعية العامة . ويورد التقرير اسماء الدول التي قبلت تلك المصاهدات الثلاث حتى ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٤ .

٥- اصبحت الاتفاقية الرحيمة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، المعقودة بنيويورك في ٣٠ اذار/مارس ١٩٦١ ، نافذة المفعول في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . والدول الثماني والتسعون التالية اطراف فيها :

بولندا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
بيرو	اثيوبيا
تايلند	الارجنتين
تركيا	الاردن
ترينيداد وتوباغو	اسبانيا
تشاد	استراليا (٤)
تشيكوسلوفاكيا	اسرائيل
توغو	افريقيا الجنوبية
تونغا (٦)	افغانستان
تونس	الاكوادور
جامايكا	المانيا (جمهورية - الاتحادية) (٥)
الجزائر	ايران
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	باراغواي
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	باكستان
الجمهورية الدومينيكية	باناما
الجمهورية العربية السورية	البرازيل
جمهورية الكاميرون المتحدة	البرتغال
جمهورية كوريا	بلجيكا
جمهورية فييتنام	بلغاريا
الولايات المتحدة	بورما

(٤) انظر ايضا المرفق ، الفقرة ١

(٥) المرجع السابق ، الفقرة ٣

(٦) المرجع السابق ، الفقرة ١

قبرص	داهومي
الكرسي الرسولي	رومانيا
كندا	زائير
كوبا	زامبيا
كوستاريكا	ساحل العاج
الكويت	سرى لانكا
كينيا	سنغافيرة
لاوس	السنغال
لبنان	السودان
لكسمبرغ	السويد
مالي	سويسرا
ماليزيا	الشيلي
مدغشقر	العراق
مصر	غابون
المغرب	غانا
المكسيك	غواتيمالا
ملاوى	غينيا
المملكة العربية السعودية	فرنسا (٧)
المملكة المتحدة، لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٨)	الفلبين
موريشيوس (١)	فنزويلا
موناكو	فنلندا
النرويج	فولتا العليا
النيجر	فيجي (٦)

(٧) المرجع السابق ، الفقرة ٢

(٨) المرجع السابق ، الفقرة ٧

(٩) المرجع السابق ، الفقرة ٦

(١٠) المرجع السابق ، الفقرة ٤

(١١) المرجع السابق ، الفقرة ٥

(١٢) المرجع السابق ، الفقرة ٨

هولندا (١١)	نيجيريا
هوندوراس	نيكاراغوا
الولايات المتحدة الأمريكية (١٢)	نيزرلندا (٩)
اليابان	هايتي
يوغوسلافيا	الهند (١٠)
اليونان	هنغاريا

١- اما اتفاقية عام ١٩٧١ المتعلقة بالمؤثرات العقلية ، المقودة بفيينا في ٢١ شباط / فبراير ١٩٧١ ، فلم تصبح نافذة المفعول بعد . ويحين سريانها في اليوم التاسع عشر من اكمال توقيعها من قبل ٤ دولة من الدول المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الاتفاقية ، دون التحفظ بشأن التصديق عليها ، ار من اكمال ايداع هذه الدول وثائق تصديقها عليها او انضمامها اليها لدى الامين العام .

ولم يقم بذلك غير تسع عشرة دولة ، هي التالية :

الفليبين	اسبانيا (١٣)
فنزويلا	افريقيا الجنوبية
فنلندا	الاكوادور
قبرص	باراغواي
مدغشقر	باناما
مصر	البرازيل
موريشيوس	بلغاريا
نيكاراغوا	داهومي
يوغوسلافيا	السويد
	الشيلي

٧- كما ان بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، المقود بجنيف ، في ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٢ ، لم يصبح نافذ المفعول بعد . وسيصبح هذا البروتوكول ، مع ما يتضمن من تعديلات ، ساري المفعول في اليوم الثالث عشر الذي يلي تاريخ اكمال ايداع اربعين وثيقة تصديق عليه او انضمام اليه لدى الامين العام وفقا للمادة ١٧ منه . وقد قام بذلك حتى الآن الدول الاثنان والثلاثون التالية :

(١٣) المرجع السابق ، الفقرة ١ .

السويد	الارجنتين
الفلبين	الاردن
فنلندا	استراليا
فيجي	اسرائيل
قبرص	الاكبادير
كوستاريكا	باراغواي
الكويت	باناما
كينيا	البرازيل
مدغشقر	تونغا
مصر	الجمهورية العربية السورية
ملارى	جمهورية الكاميرون المتحدة
النرويج	جمهورية كوريا
النيجر	داهومي
هايتي	رومانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	ساحل العاج
اليابان	السنغال

٨- يلاحظ مما سبق ان الرعيحة التي اصبحت سارية المفعول ، من هذه المعاهدات الدولية الثلاث ، التي هي احدث الوثائق الدولية المعنية بمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، هي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ .

٩- وفيما يتعلق بما احرز من تقدم نحو قبول هذه المعاهدات على الصعيد العالمي فانه لجدير بالتقدير الكبير ان تقدا هاما قد تم احرازه بالنسبة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ التي اصبح اطرافها ، بعد نحو عشر سنوات من سريانها ، ٩٨ دولة . ويرجى ، بل وينتظر ، لدواعٍ وجيهة ، ان يستمر عدد اطراف هذه الاتفاقية في الازدياد بما يجعلها تقترب اقترابا شديدا من القبول العالمي .

١٠- كما ان وضع بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وضع مشجع جدا . فمن بين الدول الثماني والتسعين الاطراف في الاتفاقية الوحيدة ، والتي يمكنها وحدها ان تصبح اطرافا في ذلك البروتوكول ، قامت ٣٢ دولة ، في خلال عامين ونصف من اعتماد البروتوكول ، بايداع وثائق تصديقها عليه او انضمامها له لدى الامين العام . ومن ثم فمن المعقول ان يتوقع ان يصبح البروتوكول ساري المفعول في نهاية هذا العام او بداية عام ١٩٧٥ على ابعد تقدير . وبالمقارنة مع التطورات التي احاطت بالاتفاقية الوحيدة التي لم يودع بشأنها ، اطراف عامين ونصف العام بعد اعتمادها ، غير ٢١ وثيقة تصديق او انضمام ، والتي انتظرت ثلاث

سنوات وثمانية أشهر قبل ان تصبح سارية المفعول ، فان ما أحرز من تقدم بالنسبة لبروتوكول عام ١٩٧٢ يبعث نسبيا على الرضا . وينبغي ان يؤخذ في الاعتبار ان هذا البروتوكول ليس الا تعديلا للوثيقة الرئيسية . وهذا ييسر الى حد ما قبوله من جانب اطراف الاتفاقية الوحيدة . وعلاوة على ذلك ، فان من المتوقع بعد سريان هذا البروتوكول ان يزيد عدد اطرافه باستمرار . ورغم ان بروتوكول عام ١٩٧٢ ما زال حتي الآن ، بالتالي ، بعيدا عن القبول العالمي ، فانه لا يمكن ان ننكر ان تقدما هاما قد أحرز بشأنه خلال الفترة التي انقضت منذ اقراره .

١١- وخلافا للمعاهدتين المشار اليهما في الفقرتين ٩ و ١٠ السابقتين ، نرى الوضع بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٧١ المتعلقة بالمؤثرات العقلية اقل تشجيعا بمدى كبير . فبعد ثلاث سنوات ونصف السنة من اقرارها ، اى بعد فترة مقاربة لتلك التي اصبحت فيها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ سارية المفعول ، لا تزال اتفاقية عام ١٩٧١ بعيدة عن السريان ، ناهيك عن قبولها عالميا . فلم يودع لدى الامين العام حتى الآن ، من وثائق التصديق او الانضمام الأربعين الضرورية لنفاذها ، غير ١٤ وثيقة ، مما لا يبلغ نصف عدد الوثائق المطلوبة . ويلاحظ من قائمة الدول الواردة في الفقرة ٦ السابقة ان اهم البلاد انتاجا للمؤثرات العقلية لم تصدق بعد على الاتفاقية او تنضم اليها . وقد تكون هناك اسباب متنوعة لعدم التصديق على اتفاقية عام ١٩٧١ او الانضمام اليها حتي الآن الا من جانب هذا العدد الضئيل من البلاد . فاتفاقية عام ١٩٧١ على خلاف الاتفاقية الوحيدة التي سبقتها منذ عام ١٩٦٢ عدد من المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة العقاقير المخدرة ، هي اول وثيقة قانونية تهدف الى ان تخضع للرقابة الدولية مواد غير تلك التي تعد عقاقير مخدرة ، وهي المؤثرات العقلية (عقاقير الهلوسة ، والافيتامينات ، والبربيتينات ، والمسكنات) التي لم تكن قد وضعت تحت اى شكل من اشكال المراقبة الدولية الى حين اعتماد تلك الاتفاقية . ولا شك ان المراقبة الدولية لهذه المواد أمر شديد التعميد والصعوبة ، وقد تكون فيها بعض العوامل المتناقضة التي تحول دون انضمام دول عديدة الى هذه الاتفاقية . غير أن ذلك لا يمكن ان ينتقص من اهتمام المجتمع الدولي اهتماما حيويا لحماية الصحة العامة باخضاع المؤثرات العقلية في اقرب وقت ممكن لنظام من المراقبة الدولية قريب الشبه بالنظام القائم بشأن المخدرات في الاتفاقية الوحيدة . غير انه يجب ان يذكر ان عددا من الحكومات ، وان لم تصدق على الاتفاقية او تنضم اليها ، تتبع بالفعل القرار رقم ١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لقرار بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية (١٤) ، والذي يدعو " الدول الى ان تلتزم ، بقدر ما في وسعها ، اجراءات المراقبة المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية بصفة مؤقتة ، الى أن يبيدا

(١٤) 'المحاضر الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لقرار بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية ، فيينا ، ١١ كانون الثاني/يناير - ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١ ، المجلد ١' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : (E.73.XI.3) الجزء الرابع ، الفرع الثالث .

سريانها بالنسبة لكل منها". فقد قامت هذه الدول بالفعل بإرسال بيانات ومعلومات تتصل بالمؤثرات العقلية الى الامين العام والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . ونظرا لاهمية اتفاقية عام ١٩٧١ في استكمال المراقبة الدولية للمخدرات ، وهو ما لا ينبغي به الوضع القانوني والرسمي الحالي لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بانضمام الحكومات اليها ، ينبغي على الجمعية العامة ان تبذل كل جهد ممكن لحث الحكومات على الانضمام الي تلك الاتفاقية لانفاذها الا وقبل كل شيء في اقرب وقت ممكن ، وتمهيد الطريق بذلك لقبولها على الصعيد العالمي ، وهو امر مازالت بصيدة جدا عن بلوغه .

٢- الخلاصة انه يمكن ان نقول ان ما أحرز من تقدم نحو القبول العالمي للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وللبررتوكول المعدل لتلك الاتفاقية يعد هاما وقد ينظر اليه على انه صرحى الى حد ما . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تقدما نسبيا جدا قد احرز بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٧١ . ومن المؤسف للغاية ان لا تكون في متناول يدنا الآن أية وثيقة دولية لحماية الصحة العامة بالنص دوليا على وسيلة لمكافحة المؤثرات العقلية فلما هو الحال بالنسبة للمخدرات استنادا للاتفاقية الوحيدة . ويرى الامين العام انه يجب ان تتركز الجهود الدولية على اتفاقية عام ١٩٧١ ، تامينا لنفاذها في اقرب وقت ممكن وتقريرها قدر الامكان من القبول العالمي لها ارعلى الأقل من الوضع الذى تتمتع به الآن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ .

مرفق

السريان الاقليمي

- ١- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ أعلنت حكومة استراليا ، في اشعار تسلمه الأمين العام في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، ان " الاتفاقية يسرى مفعولها على جميع الاقاليم التي ليست من الوطن الأم ، والتي تضم لبح استراليا بالمسؤولية عن علاقاتها الدولية ، وهي اقاليم بابوا وجزيرة نورفولك وجزيرة كريستماس وجزر كوكو (كيلينغ) وجزر هيرد ومكدونالد ، وجزر اشمور وكارتير ، ومداقة القطب الجنوبي الاسترالية ، واقليماغينيا الجديدة وناورو والنخاضمان لوصايتها " . (أ)
- ٢- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة أعلنت حكومة فرنسا ، في اشعار تسلمه الأمين العام في ١٩ شباط / فبراير ١٩٦٩ ، ان مفعول هذه الاتفاقية يسرى على " كامل تراب الجمهورية الفرنسية " . (أ)
- ٣- في خطاب مؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، يشفع وثيقة قبول الاتفاقية الوحيدة ، أعلن الممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة باسم حكومته مايلي :
" يسرى مفعول الاتفاقية المذكورة كذلك على برلين (الغربية) اعتبارا من تاريخ سريانها بالنسبة لجمهورية المانيا الاتحادية " . (ب)
- ٤- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة أعلنت حكومة الهند ، في اشعار تسلمه الأمين العام في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ ، ان " مفعول الاتفاقية يسرى على سيكيم " . (أ)
- ٥- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة أعلنت حكومة هولندا ، في اشعار تسلمه الأمين العام في ١٦ تموز / يولييه ١٩٦٥ ، ان " الاتفاقية صدقت باسم المملكة في اوربا ، وسورينام ، وجزر الانتيل الهولندية " . (أ)
- ٦- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة أعلنت حكومة نيوزيلندا ، في اشعار تسلمه الأمين العام في ٢٦ آذار / مارس ١٩٦٣ ، ان " الاتفاقية يسرى مفعولها على جزر كوك (بما فيها نيوي) وجزر تكلالوم ، وهي أقاليم ليست من الوطن الأم وتضم لبح نيوزيلندا بالمسؤولية عن علاقاتها الدولية " . (أ)

(أ) الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يمثل الأمين العام بالنسبة لها جهة الايداع :
قائمة بالتوقيعات ، والتسديقات ، والانضمامات الخ ، حتى ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢
(منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73 . V.7) ، ص ١٥٥ .
(ب) أنظار رسالة المستشار القانوني المؤرخة في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤
(C.N.252.1973 . TREATIES -8)

٧- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة أعلنت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، في ثلاثة اشعارات تسلمها الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٥ وفي ٣ أيار/مايو ١٩٦٦ ، على التوالي ، ان الاتفاقية يسرى مفعولها على " أنتيغوا ، و عدن ، ومحمية جنوب الجزيرة العربية ، وجزر الباهاما ، وبربادوس ، وباسوتولند ، ومحمية بتشوانالند ، وبرمودا ، وغيانا البريطانية ، وهندوراس البريطانية ، وجزر سليمان البريطانية ، وبروني ، وجزر كايمان ، ودومينيكا ، وجزر فولكلند ، وفيجي (ج) ، وغامبيا ، وجيل طارق ، وجزر جيلبرت وأليس ، وغرينادا ، وهونكونغ ، وموريشيوس ، (ج) ومونتسيرات ، وسانت هيلانة ، وسانت لوسيا ، وسان كريستوفر-نيفيس-انضيليا ، وسان فنسنت ، وجزر سيشل ، وروديسيا الجنوبية ، وسوازيلند ، وتونغا (ج) ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرين " (أ) .

٨- بناء على المادة ٤٢ من الاتفاقية الوحيدة ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة في اشعار تسلمه الأمين العام بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٧ ، ان " مفعول الاتفاقية يسرى على جميع المناطق التي تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن علاقاتها الخارجية " (أ) .

٩- من الاقليم المذكورة في الفقرات ١-٨ من هذا المرفق ، أبلغت حكومات الاقطار التالية الأمين العام أنها ، بعد أن نالت استقلالها ، تعتبر نفسها ملتزمة بالاتفاقية الوحيدة أو أنها انضمت إليها ، فيجي ، وموريشيوس ، وتونغا ؛ ولذلك ادرجت هذه الدول في الفقرة ٥ من التقرير .

١- أعلن الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة ، في خطاب تسلمه الأمين العام في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، فيما يتعلق باتفاقية سنة ١٩٧١ ، ان اسبانيا تعتبر نفسها مسؤولة دوليا عن اقليم الصحراء ، وتبعا لذلك فان مفعول احكام اتفاقية المواد ذات المؤثرات العقلية يسرى أيضا على ذلك الاقليم " (٥) .

(ج) انظر أيضا الفقرة ٩ أدناه .

(د) انظر رسالة المستشار القانوني المؤرخة في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٤

(C.I.271.1973.TREATIES-11)